

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د . محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩ في القضية رقم ٢٠١٣/٤٤٨ المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه لأسباب تتلخص

بما يلي:

- ١- أخطأت المحكمة بإجراء محاكمة المميز بمتابعة الجاهي كون غيابه كان لمعذرة .
- ٢- إن إجراء محاكمة المميز بمتابعة الجاهي حرمة من تقديم بيناته ودفوعه .
- ٣- إن إجراء محاكمة المميز بمتابعة الجاهي حرمة من تقديم مرافعته .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

سيارته ويلفلف فيها وقام المتهم بإغلاق بابي المحل من الخارج بوساطة مفتاح وقام بإطفاء الأنوار حيث قام المتهم بتشليح المجني عليها بنطلونها وكلسونها وقام بإدخال جزء من قضيبه في مؤخرتها وقام بتحريكه حوالي خمس دقائق وذهب إلى الحمام وكان ذلك برضا المجني عليها ودون إكراه وبعد ذلك لبست المجني عليها ملابسها واتصل المتهم مع المتهم من أجل أن يفتح المحل من الخارج وبالفعل حضر المتهم وفتح المحل من الخارج وخرج من المحل وقام المتهم بتوصيلها إلى منزلها وأخبرت المجني عليها والدتها بما حصل معها وبعد إجراء التحقيقات جرت الملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة حيث توصلت إلى القول :

١- إن أفعال المتهم تجاه المجني عليها المتمثلة بقيامه بتشليحها بنطلونها وكلسونها وإدخال جزء من قضيبه في مؤخرتها والاستمراء عليها وأن هذه الأفعال كانت برضا المجني عليها فقد شكلت هذه الأفعال من جانب المتهم كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض بغير عنف طبقاً للمادة ٢٩٨/١ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ ذلك إنه وبطل إلغاء تعديل المادة ٢٩٥/مكرر/٣/أ الوارد بالقانون المؤقت المعدل لقانون العقوبات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ بصدر القانون الدائم رقم ٨ لسنة ٢٠١١ واتساقاً مع قاعدة أعمال النص الأصلح للمتهم تطبيقاً لأحكام المادة [٥] من قانون العقوبات لم يبق أي مجال لإعمال المادة ٢٩٥/مكرر/٣/أ المعدلة بالقانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ مما يقتضي معه تعديل وصف التهمة الأولى المسندة للمتهم من جنائية موقعة أنثى خلافاً للطبيعة طبقاً للمادة ٢٩٥/مكرر/٣/أ المعدلة بالقانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ إلى جنائية هناك العرض طبقاً للمادة ٢٩٨/١ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون الدائم رقم ٨ لسنة ٢٠١١ ذلك إن محكمتنا تجد إن المجني عليها وبتاريخ واقعة القضية كانت تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها لكنها لم تكن قد أتمت الثامنة عشرة وبالتالي فإن الأفعال التي قام بها المتهم بتاريخ واقعة القضية وقيامه بتشليح المجني عليها بنطلونها وكلسونها وإدخال جزء من قضيبه في مؤخرتها والاستمراء عليها إنما تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة ٢٩٨/١ عقوبات كون هذه الأفعال لم يرافقها أي عنف أو تهديد من قبل المتهم ولا تشكل جنائيتي موقعة أنثى خلافاً للطبيعة بحدود المادة ٢٩٥/مكرر/٣/أ.

٢- وفيما يتعلق بجناية هتك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٨ عقوبات والمسندة للمتهم تجد المحكمة أن الأفعال التي قارفها المتهم يوم الحادث تجاه المجني عليها ميادة والمتمثلة بقيامه بتقبيلها والتحسيس عليها تشكل هذه الأفعال سائر أركان وعناصر جنائية هتك العرض المسندة للمتهم بحدود المادة ١/٢٩٨ عقوبات ذلك أن هذه الأفعال تعتبر تعدياً على عورة المجني عليها وخذش عاطفة الحياء العرضي لديها الذي يحرص سائر الناس المحافظة عليها مما يتعين تجريمه بهذه الجريمة.

٣- وفيما يتعلق بجناية التدخل بمواقعة أنثى على خلاف الطبيعة خلافاً للمادتين ٢٩٥/مكرر/٣/أ و ٨٠ عقوبات والمسندة للمتهم وعلى ضوء ما سبق شرحه من تعديل المادة ٢٩٥/مكرر/٣/أ الوارد بالقانون المؤقت المعدل لقانون العقوبات رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بصدور القانون الدائم رقم ٨ لسنة ٢٠١١ واتساقاً مع قاعدة إعمال النص الأصح للمتهم تطبيقاً لأحكام المادة [٥] من قانون العقوبات الأمر الذي يعني أنه لا يبقى أي مجال لإعمال نص المادة ٢٩٥/مكرر/٣/أ طبقاً للمادتين ٢٩٥/مكرر/٣/أ و ٨٠ عقوبات إلى جنائية هتك العرض بغير عنف طبقاً للمادة ١/٢٩٨ وحيث ثبت للمحكمة أن المتهم قام بإعطاء محله للمتهم ليسهل له هتك عرض المجني عليها عن طريق إغلاق باب المحل الخارجي بعد أن قام المتهم بالاتصال بالمتهم وأخبره أنه برفقته بنت وعودة المتهم بعد أن انتهى خالد من أفعاله مع المجني عليها فإن هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر جنائية التدخل بهتك العرض خلافاً للمادتين ١/٢٩٨ و ٨٠ عقوبات.

وعلى ضوء ذلك قُضت بما يلي :

أولاً: عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية واقعة أنثى خلافاً للطبيعة بحدود المادة ٢٩٥/مكرر/٣/أ عقوبات معدل بالقانون لسنة ٢٠١٠ إلى جنائية هتك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٨ عقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وتجريمه عن هذه الجنائية بوصفها المعدل.

ثانياً: عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٨ عقوبات المسندة إليه.

ثالثاً: عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية التدخل في واقعة أنثى خلافاً للطبيعة بحدود المادتين ٢٩٥/مكرر/٣/أ و ٨٠ عقوبات معدل بالقانون لسنة ٢٠١٠ إلى جناية التدخل بهتك العرض طبقاً للمادتين ١/٢٩٨ و ٨٠ عقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وتجريمه عن هذه الجناية بوصفها المعدل.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة :

- ١- عملاً بالمادة ١/٢٩٨ المعدلة عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم عن كل جناية من جنائتي هتك العرض التي جرم بها محسوبة له مدة التوقيف .
- ٢- عملاً بأحكام المادتين ١/٢٩٨ و ٨٠ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين والرسوم.
- ٣- عملاً بأحكام المادة ١/٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المتهم المحكوم عليه بالقرار فطعن فيه تمييزاً، وبتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩ وفي القضية رقم ٢٠١١/٢٤٤٥ أصدرت محكمة التمييز قرارها التالي :

وعن أسباب التمييز جميعها الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه فإن محكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع لها بمقتضى المادة ٢/١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية سلطة واسعة في وزن البينات وتقديرها والأخذ بما تقنع به من البينات وطرح ما سواه ولا معقب عليها في ذلك ما دامت البينة المعتمدة في الحكم قانونية والنتيجة المستخلصة سائغة ومقبولة .

وفي الحالة المعروضة فالبيئة التي استندت إليها محكمة الموضوع قانونية واستخلاصها للنتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه جاء سائغاً ومقبولاً فتغدو هذه الأسباب مستوجبة للرد .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

لم يرتضِ المحكوم عليه / المتهم بقرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١١/٦٣٢ الصادر بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٩ فطعن فيه بهذا التمييز .

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ وفي القضية رقم ٢٠١٢/١٧٤٠ قررت محكمة التمييز نقض القرار المطعون فيه لتمكين المتهم من تقديم بيناته ودفعه .

اتبعت محكمة الجنايات الكبرى النقض وبتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩ وفي القضية رقم ٢٠١٣/٤٤٨ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكماً المتضمن وضع المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم .

لم يرتضِ المتهم بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز كافة المنصبة على تخطئة المحكمة من حيث إجراء محاكمة المتهم (المميز) بمثابة الوجاهي مما حرمه من تقديم بيناته ودفعه .

وفي هذا نجد إن المتهم يطعن في الحكم وللمرة الثانية وبالتالي فهو ملزم بتقديم معذرة مشروعة تبرر غيابه وفقاً لأحكام المادة ٤/٢٦١ من الأصول الجزائية تقبلها المحكمة .

وحيث إن التقرير الطبي المرفق لا يشكل معذرة مشروعة وبالصيغة الواردة فيه سيما وأنه لم يحضر الجلسات اللاحقة فيكون إجراء محاكمته على هذا النحو موافقاً للقانون والأصول وهذه الأسباب لا ترد على القرار المطعون فيه مما يتعين معه ردها .

لذا نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٦/١٧ م

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / غ.د.

lawpedia.jo